

Distr.: General
14 July 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند 106 من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية

**رسالة مؤرخة 13 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة**

أتشرف بأن أبلغكم بمعلومات عن التدابير التي اتخذتها أوزبكستان بشأن تحسين نظام مكافحة الفساد في البلد (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 106 من جدول الأعمال.

(توقيع) بختيار إبراهيموف
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 13 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

التدابير التي اتخذتها أوزبكستان لتحسين نظام مكافحة الفساد في البلد

في السنوات الأخيرة، دأبت جمهورية أوزبكستان على تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق تهدف إلى منع الفساد ومكافحته والقضاء على عوامل الفساد في جميع قطاعات المجتمع وفي جميع أجهزة الدولة.

ويجري العمل على تحسين نظام تقييم مخاطر الفساد التي تنشأ عن تنفيذ المهام والوظائف المسندة إلى أجهزة الدولة، والأخذ بمعايير النزاهة في الخدمة العامة. ويجري تنفيذ تدابير لإزالة العقبات البيروقراطية والحد من "الاقتصاد الموازي" في البلد. ويجري أيضا تنفيذ مشاريع من أجل "مجالات بدون فساد".

ومن أجل زيادة تحسين فعالية السياسات العامة الرامية إلى منع الفساد ومكافحته في جميع قطاعات المجتمع وفي جميع أجهزة الدولة، أنشئت الوكالة المعنية بمنع الفساد في جمهورية أوزبكستان (بشار إليها فيما يلي باسم "الوكالة") بموجب مرسوم رئاسي.

والوكالة هي هيئة حكومية مأذون لها خصيصاً تضطلع بالمسؤولية عن وضع سياسات عامة وتنفيذها لمنع الفساد ومحاربه. وهي مسؤولة أيضا عن ضمان التعاون الفعال بين الهيئات الحكومية ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من ممثلي القطاع غير الحكومي، وعن التعاون الدولي في هذا الميدان. وتعتزم الوكالة الاضطلاع بأنشطتها وفقا لمبادئ الشرعية والموضوعية والمساءلة والانفتاح والشفافية، والعمل بشكل مستقل عن الهيئات والمنظمات الحكومية الأخرى ومسؤوليها.

وعهدت إلى هذا الكيان الأوزبكي المنشأ حديثاً لمكافحة الفساد المهام والأنشطة الرئيسية التالية:

- وضع وتنفيذ السياسات العامة لمنع الفساد ومكافحته، إلى جانب البرامج الحكومية وغيرها من البرامج الرامية إلى القضاء على الأسباب والظروف النظامية للجرائم المتصلة بالفساد؛ وزيادة فعالية تدابير مكافحة الفساد.
- تشجيع موقف عدم التسامح في المجتمع إزاء جميع مظاهر الفساد عن طريق وضع وتنفيذ برامج شاملة تهدف إلى زيادة الوعي القانوني والثقافة القانونية للمواطنين؛ ونشر المعلومات عن منع الفساد ومكافحته؛ وتنظيم التدريب على مكافحة الفساد.
- تنسيق أنشطة الوزارات والإدارات المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته؛ وتنظيم التعاون الفعال فيما بين الهيئات الحكومية ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من ممثلي القطاع غير الحكومي.
- تنظيم استحداث نظام داخلي لرصد مكافحة الفساد (رصد الامتثال) وأدائه لوظائفه بفعالية إلى جانب الأخذ بالصكوك الدولية الأخرى الرامية إلى مكافحة الفساد في الهيئات الحكومية وهيئات الإدارة الاقتصادية والمؤسسات التجارية المملوكة للدولة والشركات التي تملك الدولة فيها حصة من

رأس المال المأذون به، بما في ذلك المصارف؛ وإجراء مراقبة مكافحة الفساد على أساس الأساليب الحديثة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وتجميع تصنيف لأنشطتها في هذا المجال.

- ضمان فعالية تقييمات القوانين ومشاريع الأنظمة من حيث مكافحة الفساد؛ ووضع وتنفيذ مقترحات لتحسين التشريعات والأخذ بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات الأجنبية لمنع الفساد ومكافحته.
- تنظيم وضع نظام للتصريح بدخل وأموال المسؤولين الحكوميين، وأدائه لوظائفه بفعالية؛ والتحقق من موثوقية التصريحات؛ وضمان التصدي في الوقت المناسب للفساد الذي يجري تحديده أثناء هذا العمل.

- اتخاذ خطوات فعالة لتيسير اعتماد معايير للنزاهة (لقاح النزاهة) في الخدمة العامة وضمان الامتثال لها؛ وإيجاد حل لحالات تضارب المصالح.

- تحليل فعالية نظام رصد مكافحة الفساد في مجالات المشتريات العمومية، واستخدام أموال الميزانية، والقروض المقدمة من المنظمات الدولية والبلدان الأجنبية، وبيع الأصول العامة؛ ووضع مقترحات لتحسين النظام.

- تنظيم إجراء بحوث سوسيولوجية وعلمية وغيرها حول حالة الفساد واتجاهاته وأسبابه وفعالية تدابير مكافحة الفساد؛ ووضع مقترحات من أجل منع الفساد ومكافحته على نحو أكثر فعالية.

- ضمان الشفافية والانفتاح في منع الفساد ومكافحته؛ والتعاون الفعال مع وسائط الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من ممثلي القطاع غير الحكومي.

وسيتاح التقرير الوطني السنوي للوكالة عن مكافحة الفساد في أوزبكستان من خلال وسائط الإعلام. وتتعاون الوكالة في عملها مع اللجنتين المتخصصتين في مكافحة الفساد التابعتين للمجلس التشريعي ومجلس الشيوخ في المجلس الأعلى (البرلمان) لجمهورية أوزبكستان.

وقد تم تحويل اللجنة الوطنية المشتركة بين الإدارات المعنية بمكافحة الفساد سابقا ولجانها الإقليمية المشتركة بين الإدارات الآن إلى المجلس الوطني لجمهورية أوزبكستان المعني بمكافحة الفساد. ويوجد من بين المشاركين في أعماله علماء بارزون ورؤساء مؤسسات علمية وتعليمية، فضلا عن منظمات غير حكومية ومنظمات غير ساعية إلى الربح.

والوكالة هي المنسق الوطني لجمهورية أوزبكستان ليس فقط فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل اسطنبول لمكافحة الفساد التي وضعتها شبكة مكافحة الفساد لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بل أيضا فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات التي تتم صياغتها والتدابير المتصلة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من الصكوك الدولية التي وقعتها جمهورية أوزبكستان لمكافحة الفساد وتنسيق الأنشطة في هذا الميدان.

وتهدف الوكالة إلى أن تضع، بالتعاون مع وزارة العدل ومكتب المدعي العام والإدارات الأخرى ذات الصلة، وبمشاركة خبراء دوليين، خريطة طريق لتحسين وضع أوزبكستان في التصنيفات الدولية لمكافحة الفساد. كما تسعى إلى مواصلة تنفيذ المعايير الدولية لمكافحة الفساد في التشريعات الوطنية لأوزبكستان.